صدمة الثورة العربية المصرية وتعصب الثقافات على ضوء فلسفة المؤرخ المصري عاصم الدسوقي

جهيدة بوعزيز

أستاذة مشاركة التاريخ الحديث
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة المسيلة – الجمهورية الجزائرية

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

جهيدة بوعزيز، صدمة الثورة العربية المصرية وتعصب الثقافات على ضوء فلسفة المؤرخ المصري عاصم الدسوقي.- دورية كان التاريخية.- العدد السادس والعشرون؛ ديسمبر ٢٠١٤. ص ٦٧ – ٧٤.

www.kanhistorique.org

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّص

يتناول موضوع هذا المقال الثورة العربية في مصر والصدمة التي تلقاها المجتمع المصري جراء هذا الفعل غير المسبوق في تاريخه، وذلك بقراءتها من خلال مصدر معايش للثورة وهو المؤرخ عاصم الدسوقي الذي نعتقد أنه تجاوز السرد التقليدي للأحداث السياسية اليومية إلى البحث في أسبابها ومُتغيراتها، والكشف عن آثارها في المؤسسات الاجتماعية والعسكرية، موضحًا ذلك من خلال بروز عناصر ثقافية جديدة متعصبة لأفكارها دون وعي سياسي؛ إذ سرعان ما ظهر على مسرح الأحداث عدد من القوى السياسية من مختلف الاتجاهات كل منها ينسب لنفسه تفجير الثورة ودخل المتنافسون في معارك أخذت عدة أشكال في الشارع المصري وفي وسائل الإعلام، واستطاعت أن تفعل فعلها في النكوص بالأهداف التي استهدفها الثوار في البداية. وبغض النظر عن سقوط حاكم وتولي آخر في مصر فقد خلفت الثورة العربية آثارًا عميقة على المجتمع المصري، تجاوزت الآثار الظاهرة من قتل ونهب وخراب إلى الآثار الاجتماعية الرهيبة التي نأمل أن يتجاوزها المجتمع المصري في أحسن حال.

مُقَدِّمَة

من الصعوبة بمكان أن يستطيع المرء الكتابة عن بلد لا ينتسب إليه، خاصةً في ظل ثورة غير مسبوقة في تاريخه كالتي حدثت في مصر، والتي تشعبت أفكارها وتشابكت ثقافاتها وتسارعت فيها القرارات لدرجة أنها أحدثت صدمة لمختلف الأطراف، سواء الفاعلة فيها أم الغريبة عنها. لكن تلك الصعوبة تتقلص إذا ما ارتكزنا في مقالنا هذا على قراءة في كتابات مصدر معايش لتلك الثورة، وهو المؤرخ المصري عاصم الدسوقي، والذي تبنى فكر الفلاسفة في استشراف المستقبل، وتنبأ بانتكاس الثورة قبل انتهائها لأن التغيير فيها حدث دون أن تتقدم الحكومة خطوة واحدة لقطع طريق الألف ميل، مما خلق حالة من الخلل والفوضى في البلاد وأعطى الفرصة لبروز عناصر ثقافية جديدة متعصبة لأفكارها دون وعي سياسي؛ إذ سرعان ما ظهر على مسرح الأحداث عدد من القوى السياسية من مختلف الاتجاهات كل منها ينسب لنفسه تفجير الثورة. ودخل المتنافسون في معارك أخذت عدة أشكال في الشارع المصري وفي وسائل الإعلام، واستطاعت أن تفعل فعلها في النكوص بالأهداف التي استهدفها الثوار في البداية.

هذا وقد حاول المؤرخ أن يساهم في توعية المجتمع المصري من خلال مجموعة من الكتابات والتي خاطب بها مختلف الفئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ هذه الأخيرة التي لا يمكننا إحصائها في بلد كثرت فيه الطوائف، بل سنكتفي فقط بالتعرض لبعض النماذج الفاعلة في الساحة السياسية لنقل صورة واضحة عن الأوضاع المعاشة في مصر في هذه الفترة، وذلك من خلال ما جاد به المؤرخ المصري عاصم الدسوقي، فمَنْ هو هذا المؤرخ؟ ولم اخترنا أفكاره وآراؤه وتحليلاته دون غيره؟ وما هو مفهوم

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الصدمة في رأيه؟ وما هي مختلف الثقافات الجديدة التي ظهرت في الساحة؟ وهل هذا دليل على عدم وجودها قبل ثورة يناير؟ وماذا قال عن حكم الإسلاميين في مصر؟ وكيف عالج قضية فشلهم في الحكم؟ وكيف وضح علاقة المشروع الأمريكي بالثورة المصرية؟ وهل اقترح حلولاً للخروج من الأزمة التي تعيشها مصر حاليًا؟ وما هي مميزات الرئيس أو الزعيم الذي ينادي به؟ وأخيرًا ما هي الرؤية المستقبلية الاستراتيجية الفريدة التي يتبناها في مصر؟

(١) التعريف بالمؤرخ المصري عاصم الدسوقي[١]

اسمه الكامل عاصم أحمد السيد الدسوقي، مصري الأصل والمنشأ، تحصل على دكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة عين شمس، مصر، أبريل ١٩٧٣م، وهو حاليًا يشغل منصب أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث بجامعة حلوان، شغل العديد من المناصب في مختلف جامعات مصر وترأس عمادة كل من كلية الآداب بجامعة أسيوط وكلية الآداب بجامعة حلوان، كما شارك في عضوية العديد من الجمعيات واللجان والهيئات والمراكز العلمية والثقافية على غرار الجمعية المصرية للدراسات التاريخية واللجنة العليا للمعادلات الدراسية بالمجلس الأعلى للجامعات المصرية، كما كان عضو مؤسس وعضو هيئة التحرير لمجلة "أوزيريس"، وهي مجلة الدراسات الإيطالية المصرية، وترأس لجنة دراسة المستقبليات بجامعة أسيوط، والهيئة الاستشارية بالمركز القومي للترجمة وغيرها.

أما عن رصيده في التأليف فهو قيّم وكثير تنوع بين العربي والأجنبي والمترجم أيضًا، له حوالي (٧٣) مقالة منشورة في مجلات عربية وأجنبية و(١١) كتاب مؤلف و(٤) كتب مترجمة عن اللغة الانجليزية، كما كُلف من قبل وزارة التعليم بالمشاركة في إعداد مجموعة من الكتب المدرسية، فضلاً عن حضوره للكثير من المؤتمرات والندوات المصرية والعالمية، إضافة لكتابته حوالي (٦٠٠) مقال في مختلف الصحف المصرية اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية اعتبارًا من يناير ١٩٨٠ وبعض الصحف العربية وجميعها في الشأن العام وهموم المرحلة. وهذا ما جعلنا نختاره دون غيره لكتابة هذه الورقة البحثية. كيف لا وهو الذي يشهد له إنتاجه الفكري المتميز ومشواره الحافل بالدراسات القيمة مما أهله لنيل العديد من الشهادات التقديرية والأوسمة، وكذا الجوائز كوسام "المؤرخ العربي" من اتحاد المؤرخين العرب وكذا جائزة الدولة التقديرية للعلوم الاجتماعية، وهذا ما يكسب كتاباته قيمة علمية عالية.

(٢) مفهوم الصدمة في رأي المؤرخ عاصم الدسوقي

قبل التطرق لمفهوم صدمة الثورة المصرية لدى المؤرخ عاصم نتعرف لدلالة الكلمة لغة واصطلاحًا: **الصدمة لغة**: نازلة أو مصيبة تفاجئ الفرد والمجتمع وتُقلِقُه.[٢] **اصطلاحًا**: يعرفها علماء الاجتماع على أنها حالة من الارتباك والقلق تصيب الشخص أو المجتمع الذي يجد نفسه فجأة في بيئة أو ثقافة تختلف عن بيئته وثقافته.[٣]

وإذا نظرنا إلى مفهوم الصدمة في فكر المؤرخ عاصم الدسوقي فإننا نجده لا يختلف كثيرًا عن المفهوم السابق؛ إذ أنه يؤكد بأن صدمة الثورة المصرية حدثت فجأة لأن الثورة غير مسبوقة في تاريخ مصر إن لم يكن في العالم أجمع، فقد نتجت عنها تداعيات غير مسبوقة أيضًا في تاريخ الثورات؛ إذ أصبحت البلاد تعيش في حالة من الخلل تؤدي إلى حالة من الفوضى تزداد ملامحها ساعة بعد ساعة مثل كرة الثلج التي تكبر وتتضخم كلما تحركت حركة لا إرادية ودون بوصلة تحكم مسيرتها إلى نهاية محتومة. خاصةً وأن السلطة لم تقع في أيدي ثوار ٢٥ يناير كما هو واضح حتى الآن، الأمر الذي حال بينهم وبين تحقيق أهداف التغيير، وتلك أحد خصوصيات هذه الثورة، ولأن الذي يمسك بزمام السلطة لا ينتمي لهؤلاء فلن يكون على مستوى الأهداف، وهذا ما يفسر سرعة التغيير الوزاري منذ البداية، ففي أقل من شهر بعد هذه الثورة حدث أكثر من تغيير وزاري: مرتان برئاسة أحمد شفيق، والتغيير الثالث بتشكيل حكومة جديدة برئاسة عصام شرف (ليس من المعروف مدى استمرارها). وهذا التغيير حدث دون أن تتقدم الحكومة خطوة واحدة لقطع طريق الألف ميل. وقد نتج عن هذه الخصوصية حالة الخلل والفوضى التي تقع فيها البلاد الآن مما أعطى الفرصة لعناصر الثورة المضادة أن تفعل فعلها في النكوص بالأهداف التي استهدفها الثوار، وهو ما يخشاه المؤرخ عاصم قائلاً:" أخشى أن تنتهي ثورة يناير عند هذا الحد فتصبح مجرد انقلاب نجح في إزاحة رأس النظام وبقيت فلسفته وتوجهاته في الحكم والإدارة كما هي مع تعديل طفيف قد يحدث داخل الأطر نفسها مما يعرف في الفكر السياسي بالإصلاح وليس الثورة".[٤]

ومما يساعد على استمرار حالة الفوضى التي يعاني منها أغلب المصريين، أن حركة السلطة "الجديدة" نحو التغيير المنشود بطيئة بدرجة لا تتناغم مع فورة الشارع المطالب بسرعة التغيير، إذ سرعان ما يكتشف شباب الميدان أن التغيير الوزاري الذي يتم لا يشفي الغليل وذلك بناء على معلومات يحصلون عليها من عدة جهات في مقدمتها شبكة الانترنت تتناول تاريخ كل من يقع عليه الاختيار، وأن منهج الإصلاح هو الذي يحكم حركة السلطة الجديدة وليس منهج الثورة، فيرددون المقولة المصرية المشهورة "ما فيش فايدة".

(٣) بعض الثقافات الجديدة التي ظهرت في الساحة

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ظهرت ثقافات جديدة على الساحة السياسية، وباتت واضحة أكثر خاصةً بعد استحواذ الإسلاميين على السلطة التشريعية وتطلعهم للإمساك بالسلطة التنفيذية (الحكومة)، وتأييدهم لمرشح لرئاسة الدولة ذا "خلفية إسلامية". وهذا ما دفع بعض غلاة الأقباط إلى الاحتكام إلى الأصولية المسيحية واستعادة شعار "الأمة القبطية" الذي ساد خلال أربعينيات القرن الماضي في مواجهة اشتداد نشاط جماعة البنا. وأما الجديد في عالم الأصوليات فهو ما يعرف بالأصولية الفرعونية

علمية. عالمية. مُحكمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

ويدعو أصحابها إلى اتخاذ التقويم الفرعوني أساسًا، وإحياء اللغة المصرية القديمة، وإخراج مصر من الجامعة العربية، واستعادة كل قيم وثقافة المصريين القدماء بصرف النظر عن أية تحولات حدثت للمصريين على مدى الزمن. وفي هذا الخضم من بحيرة الأصوليات تسبح أصوليات أخرى عند الشيعة المصريين والبهائيين والله أعلم، يقول المؤرخ عاصم، بما تخبئه الأيام من مفاجآت أصولية أخرى.[٥]

ويرى المصدر نفسه أن وجه الغرابة في هذه القضية أن الذين يدعون إلى تلك الأصوليات لا يعرفون أنهم بهذا ينسحبون من الزمن الذي يعيشون فيه ولا يعملون على مواجهة مشكلاتهم المعاصرة بحلول من واقع سياق وظروف كل مشكلة وليس من واقع التاريخ حيث لا تتماثل التجارب ولا تتشابه، ولو كانت تتماثل أو تتشابه لما وجدت البشرية أي معضلة عند مواجهة المشكلات. وتزداد حدة المشكلة حين نعلم أن كل أصولية عزيزة لدى أصحابها وهيهات أن تخرجها من نفوسهم أو تزعزع مكانتها.[٦]

والأكثر غرابة أن الذين لا يدعون إلى الاحتكام لأصوليات دينية-مذهبية لحل مشكلات المجتمع في السياسة والاقتصاد يبحثون عن أصوليات أخرى وضعية، فمثلاً هناك مَنْ يقول: لماذا لا نأخذ بتجربة "مهاتير محمد في ماليزيا"،[٧] أو بتجربة اليابان التي تم تدميرها في نهاية الحرب العالمية الثانية وأصبحت عملاقة وكذا الصين ..إلخ، بل ومن الشائع أن بعض الذين تعلموا في جامعات أوروبية وأمريكية وتولوا مناصب تنفيذية يواجهون مشكلات المكان المسئولين عنه بعبارة أثيرة يقولونها: عندما كنت في فرنسا أو إنجلترا وجدت الناس هناك يفعلون كذا وكذا .. فلماذا لا نأخذ بتجربتهم؟

هكذا ببساطة ودون وعي باختلاف الظروف وطبائع البشر، وكأنه قد كتب علينا، يقول المؤرخ عاصم،[٨] ألا نفكر تفكيرًا مستقلاً، وأن ننقل الحلول التي ثبت نجاحها في بلادها مع أن أصحاب هذه النماذج الجاهزة التي لم ينقلوها من مجتمعات أخرى، وهذا هو الفرق بين المنهج وبين النظرية. وهكذا نفعل نحن في مواجهة مشكلاتنا بالرجوع إلى أصوليات جاهزة نجحت في مواجهة مشكلات زمانها، لكن ليس بالضرورة أن تنجح في مجتمعات أخرى غير التي صيغت فيها، فضلاً عن أنها تمثل قيدًا حديديًا على حرية الإبداع والتصرف حسب مقتضى الحال. على أن هذه الحالة من النقل دون إعمال العقل أنشأت بدورها مقولة "الأصالة والمعاصرة" أي الأخذ عن الغير بما لا يتعارض مع الأصول فأصبحت "الأصالة" عنوانًا للإيمان، وأصبحت "المعاصرة" عنوانًا للمروق والعصيان.

هذا وقد تخوف كثيرًا المؤرخ عاصم من أن يفوز بالمنصب أحد المتشددين دينيًا أو مذهبيًا، خاصةً وأنهم مروا بهذه الحالة مرتين: الأولى عند الاستفتاء على تعديلات الدستور (١٩ مارس ٢٠١١)، والثانية عند انتخابات مجلسي الشعب والشورى حيث وقع المجلسان في يد نخبة من المتشددين الذين لا يخفون توجهاتهم، وبدت الأزمة واضحة عند اختيار لجنة وضع الدستور التي غلب على أعضائها روح التشدد والتعصب، وأصبح مصير الأمة والحال كذلك في أزمة. وعندما يعلن الإخوان المسلمون أنهم يبحثون عن "مرشح له خلفية إسلامية" يشدون من أزره ويقفون وراءه بكل قوة، فهذا يعني أن المصريين لن يكونوا أمام رئيس دولة لكل المواطنين على اختلاف أصولهم ومعتقداتهم، وإنما سيكونون في قبضة رئيس دولة متشدد دينيًا ينحاز بالطبيعة والنشأة والثقافة والمعتقد مع أو ضد، وفي النهاية يدفع الوطن ثمن تزييف إرادته وسوء اختياره.[٩]

ومشكلة المُتَعَصِّب أنه يعتقد بفضيلة ما يعتنقه من أفكار أنه دائمًا على صواب وأن غيره على خطأ. وعندما يتفشى هذا التعصب بين أفراد المجتمع تبدأ الحرب بينهم ويقتل بعضهم بعضا على الهوية مثلما حدث في لبنان ابتداء من الحرب الأهلية ١٩٧٥، ثم في العراق منذ الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، وفي إقليم دارفور بالسودان منذ ٢٠٠٤ حتى تم انفصال الجنوب عن الشمال (فبراير ٢٠١١)، ثم أحداث الفتنة الطائفية في مصر التي تطفو من آن لآخر.

ولقد تنبهت الأمم المتحدة إلى خطورة التعصب على مصير البشرية فأصدرت في نوفمبر ١٩٨١ إعلانًا بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس اختلاف ثقافة الدين والمعتقد لأن من شأن ذلك تعطيل الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على أساس من المساواة. ومما يؤكد خطورة أن يعتلي متعصب أو متشدد كرسي رئاسة الدولة أن الرئيس الأمريكي بوش الابن (يناير ٢٠٠١ - يناير ٢٠٠٩) وكان متعصبًا أعلن أنه يشن حربًا صليبية على الشرق الإسلامي في أعقاب الهجوم على برجي نيويورك ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فسالت الدماء، ورئيس السودان عمر البشير قرر تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد فكانت النتيجة انفصال جنوب السودان عن شماله، ورئيس لبنان بشير الجميل المتشدد في ماورنيته مارس التمييز فانتهى أمره بالقتل. وهكذا؛ فإن السلطة لا تفسد الإنسان ولكنها تكشف عن معدنه.

(٤) رأي المؤرخ عاصم الدسوقي في حكم الإسلاميين في مصر

منذ أحداث ثورة يناير ومشاعر التخوف من الجماعات الإسلامية في ازدياد خاصةً وقد وضعوا أيديهم على منصة التحرير منذ جمعة ٢٨ يناير، وزادت ثقتهم في قوتهم بوجود أحدهم في لجنة تعديل الدستور، ثم بنتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية حتى لقد قال أحدهم "البلد بلدنا واللي مش عاجبه يروح كندا أو استراليا"،[١٠] وهي إشارة لها مغزاها، وغير ذلك من أقوال وأحاديث زادت من مخاوف غالبية المصريين من وصول هؤلاء إلى الحكم عبر السلطة التشريعية في الانتخابات.

ورغم أن سيطرة حكومة دينية في بلد تعيش فيه أكثر من طائفة مذهبية سيؤدي بالضرورة إلى انتعاش مناخ التعصب ومن ثَمَّ الصراع دفاعًا عن الذات، إلا أن المؤرخ عاصم الدسوقي يرى أن فوز الإسلاميين بأغلبية برلمانية وبمقاعد في السلطة التنفيذية

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

سوف يكون بداية زوالهم من الحياة السياسية مهما تخفوا وراء لافتات غير دينية من نوع الحرية والعدالة والمدنية، وذلك لأسباب تتصل بطبيعة هذه الجماعة التي تعيش خارج الزمن:

- أولها، أنها امتداد لمدرسة ابن تيمية (المتوفى ١٣٢٧) المستمدة من ابن حنبل وبالتالي ففيها الكثير من السلفية والصوفية.
- ثانيها، أنها تعمل على "قيام الدولة الصالحة التي تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه وتحرسها في الداخل وتبلغها في الخارج (فقرة (و)- مادة ٢ من لائحة الجماعة الصادرة في ٦ مايو ١٩٤٨).
- ثالثها، أن للجماعة سبعة أهداف وردت في رسالة البنا "الإخوان المسلمون تحت راية القرآن".
- رابعها، أنها منشقة على نفسها منذ بدايتها التنظيمية ووقع أول انشقاق في يناير ١٩٣٩ (شباب محمد)، وتوالت الانشقاقات حتى يومنا هذا، وكل منشق يميز نفسه برداء مختلف لكن بقي جوهر الدعوة سائدًا بينهم.
- خامسها، إقامة "الحكومة المسلمة".
- سادسها، "عودة الوطن السليب: الأندلس، وصقلية، والبلقان، وجنوب إيطاليا، وبحر الروم".
- سابعها، أنهم لا يعرفون "الديمقراطية" ولا حرية الرأي وحق الاختلاف، فالشيخ حسن البنا هو القائل: "إن الدعوة ينهض بها فرد واحد له أن يأمر وعلى الجميع أن يطيع". ويلجئون للمناورة من باب التقية والستر، وفي هذا قال البنا نفسه "إن نجاح الدعوة مرهون بإرضاء الحكام والعمل تحت ألويتهم الحزبية"، وهذا ما يفعلونه هذه الأيام.[١١]

وعلى صعيد آخر يرى المصدر نفسه؛ أن قيادات الجماعة الإسلامية رجال أعمال وأصحاب مشروعات استثمارية هنا وهناك، وهذا النوع من الناس ديدنهم المال حيثما يوجد وحيثما يمكن جمعه واكتنازه.. المال الذي لا يعرف وطنًا أو ملة أو دينًا أو مذهبًا. وفي هذا الخصوص فإنهم لا يختلفون عن الحزب الوطني الديمقراطي البائد ورجال أعماله في الحكم من حيث التوجهات الاقتصادية والسياسية. وكل ما لديهم مجرد برنامج أخلاقي مستمد من الروح السلفية الصوفية يسعى كما قال أحدهم إلى ترتيب مواعيد العمل ومواعيد الدراسة بالمدارس والجامعات حسب مواقيت الصلاة، وفرض الحجاب، وبقاء المرأة في البيت، وعودة مبدأ أهل الذمة، وغير ذلك من أفكار يعملون على استردادها خارج السياق الذي نشأت فيه. ويحتفظون لأنفسهم بحق الهيمنة على شؤون العباد باسم الله وتعبيرًا عن الدين بعد توظيف نصوصه كيفما يريدون، والعمل على تطويع المجتمع للنصوص قسرًا بدلاً من أن يعملوا على تفسير نصوص الدين لصالح المجتمع (فقه المقاصد)، ويتحدثون عن الأخلاق بينما يعملون بكل حيل السياسة وانتهازيتها وخدعها.[١٢]

(٥) توضيح المؤرخ عاصم الدسوقي لعلاقة المشروع الأمريكي بالثورة المصرية

يبدو من ظاهر الأحداث أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد الثورات العربية التي بدأت في الاندلاع منذ بدايتها باسم حقوق الإنسان في الحرية والديمقراطية. ومما يؤكد ذلك أن هذه الثورات لو كانت ضد المصالح الأمريكية لوقفت ضدها باسم الشرعية ولشنت على أصحابها حربًا عامة مثلما فعلت في أفغانستان (٧ أكتوبر ٢٠٠١) وفي العراق (٢٣ مارس ٢٠٠٣). فما مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في تأييد ثورات تقوم ضد حلفائها أو أتباعها أو أصدقائها ..؟.

يرى المؤرخ عاصم أن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في أن هذه الثورات تصب في صالح مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي بشر به شمعون بيريز وتبنته الولايات المتحدة وفقًا لما نشرته جريدة الحياة اللندنية (١٣ فبراير ٢٠٠٤). ثم ما كان من إعلان كوندوليزا رايس وزيرة خارجية أمريكا في منتصف سنة ٢٠٠٥ مبدأ "الفوضى الخلاقة" ومعناه إثارة الطوائف والأقليات في أنحاء البلاد العربية على الحكومات الوطنية القائمة لإعادة بناء الحكم فيها على أسس عرقية أو دينية - مذهبية مما يؤدي في النهاية إلى تفكيك رابطة العروبة التي جعلت من البلاد العربية قوة واحدة خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

وجذور هذا التفكيك تعود إلى عهد الرئيس بوش (الأب) في يناير ١٩٩١ عندما كان يستعد لتحرير الكويت من الغزو العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ حيث قال: "إن المسألة ليست الدفاع عن دولة صغيرة (الكويت) احتلتها دولة أكبر (العراق) وإنما المسألة هي الدفاع عن النظام العالمي الجديد". ومع توالي الأحداث بدأ العالم يكتشف أن "النظام العالمي الجديد" يعني تفكيك الكيانات القومية الكبرى إلى عدة أوطان، ثم تفكيك الوطن الواحد إلى عدة كيانات كل منها يمثل "دويلة صغيرة" يسهل السيطرة عليها بسهولة.

وللعمل على هذا التوجه الجديد صدر "إعلان الأمم المتحدة" في ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ الذي يؤكد على حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية، لكي يكون سندًا للتدخل في شؤون بلد ما لنصرة أقلية فيه، فضلاً عن توظيف ترسانة من المفاهيم حددت معنى الأقلية بأنها: "جماعة من الأفراد يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيًا أو قوميًا أو دينيًا أو لغويًا، ويعانون من نقص نسبي في القوة، ويخضعون لبعض أنواع الاستعباد، مما يعني وجوب حمايتهم دوليًا".[١٣]

وكانت البداية في العراق حيث تمت صياغة دستور جديد يعترف بأن العراق دولة فيدرالية تضم قوميات مختلفة والعرب أحد القوميات فيها بجانب الأكراد، والتركمان، والشيعة، والسنة، والكلدان (المسيحيون). ثم كانت الخطوة التالية في السودان حيث تم فصل الجنوب بدعوى مسيحيته عن الشمال "المسلم". ثم وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في الثورات التي اندلعت من يناير

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

فرصة لاستكمال ملف التفكيك وإقصاء القومية العربية. فمثلاً ثورة تونس أعادت الإسلاميين إلى دائرة الضوء وهذا كفيل بإخراجها من الإطار العربي، وثورة مصر انتهت إلى تعميد العلاقات مع إسرائيل والالتزام بالأجندة الإسرائيلية - الأمريكية، وثورة ليبيا انتهت بتفكيكها وزعزعة كيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والثورة في سوريا قد تنتهي إلى وضع صيغة طائفية للحكم (سبعة طوائف) على غرار لبنان بمقتضى ميثاق ١٩٤٣ أو على غرار العراق "الفيدرالي". واليمن تنتهي ثورته بإعادته إلى شمال وجنوب قبل توحيده في سنة ١٩٩٠ حتى لا يسقط في يد الشيعة (الزيدية) فيتدعم موقف إيران. وأما ثورة البحرين فليست في مصلحة المشروع الأمريكي لأن نجاحها سوف يقوي من الجناح الإيراني في المنطقة.[١٤]

والواقع أن كل هذا الكلام كان تخمينًا من قِبل المؤرخ المصري الذي تبنى فكر الفلاسفة في استشراف المستقبل، ولكن وللأسف هو ما حصل فعلاً مع مختلف الثورات العربية وأخشى بدوري أن تقع الجزائر في هذا الفخ المحكم خاصةً مع الفتن التي ظهرت قبيل انتخابات أبريل ٢٠١٤.

(٦) اقتراح المؤرخ عاصم الدسوقي حلولاً للخروج من الأزمة التي تعيشها مصر حاليًا

تبدأ نقطة الإصلاح فيما يرى المؤرخ عاصم من فك الطبيعة المركزية للحكم في مصر التي طبعت الحكم بهذا الطابع الشمولي، والاعتياد على اعتبار أن كرسي السلطة من أعلى مستوياته (رئيس الدولة) إلى أدناها (رئيس الأرشيف في مصلحة) مثل الكرسي الذي يجلس عليه الزبون في صالون الحلاقة أو المقهى.. كرسي دائر دوار.. لا يمتلكه الجالس عليه، ولكن يجلس عليه بعض الوقت يقضي من خلاله بعض المصالح التي تعبر عنها القوى التي رفعته إلى هذا المقعد، ثم يمضي لحال سبيله، ويأتي آخر ليشغل نفس المكان ويدفع العمل قدمًا إلى الأمام .. وهكذا.

وفي سبيل الوصول إلى هذه الحالة اللامركزية ثمة خطوات سطرها المؤرخ ينبغي الأخذ بها ولو على مراحل المهم أن يبدأها المصريون ومن ذلك:

- إطلاق الحرية كل الحرية لتكوين الأحزاب، إذ لا يوجد في العالم الديمقراطي قوانين تنظم قيام الأحزاب وتضع شروطا لإعلانها إلا في مصر. ولندع، يقول المؤرخ، الجماهير أبناء الشعب هم الذين يسقطون بأنفسهم الحزب الذي يرسب في امتحان خدمتهم عن طريق صندوق الانتخابات.
- أن تقوم القوى السياسية بتقديم مرشحها للتنافس على مقاعد السلطتين التشريعية (البرلمان) والتنفيذية (الوزراء ورئيس الدولة)، ويكون الاحتكام أيضًا لصندوق الانتخابات.. وترك الجماهير التي تدفع الضريبة تقول كلمتها فيمن يحكمها بعيدًا عن الطريقة الأبوية القبلية التي ربما كانت صالحة في وقت ما ولأسباب تاريخية ولم تعد كذلك.
- بدء تجربة الاختيار الجماهيري على المحافظين ورؤساء مجالس المدن والأحياء والقرى بدلاً من أن يكون كل منهم مجرد موظف يعين في منصبه ويعزل أو ينقل أو يستغنى عنه بناء على أسس شخصية لا معيارية. ولا بد من الوثوق في أن الجماهير تستطيع أن تفرز الصالح من الطالح.. صحيح أنها قد تخطئ في الاختيار الصحيح والمناسب في البداية لأنها لم تتعلم هذا الاختيار من قبل. ولكن بالتدريج سوف ينصلح حال التجربة ويستقيم أمرها.
- إعمال القانون لضبط التوازن الاجتماعي بين الصالح الخاص والصالح العام بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر ومَنْ يطغى تكون عقوبات القانون في انتظاره دون فكاك ولا استثناء بالطرق الملتوية التي يمارسها أصحاب النفوذ. وهذا يعني أنه إذا قدر لمصر أن يحكمها أصحاب المصالح الرأسمالية في السلطتين التشريعية والتنفيذية فيكون من حق المحكومين الذين لا يملكون وإنما يعملون لدى هؤلاء أن ينتظموا في نقابات وهيئات وجمعيات يدافعون عن حياتهم ومستقبلهم دون تجريم هذا النشاط قانونًا، أو تحريمه شرعًا بمبدأ "طاعة أولى الأمر".[١٥]

بمثل هذه الخطوات وغيرها كثير وكثير، يرى المؤرخ أن المصريين يستطيعون استلهام روح ثورة يناير وعبور الأزمة الخانقة وتفويت الفرصة على تحرش القوى العالمية الجديدة بوطنهم.

(٧) مميزات الرئيس أو الزعيم الذي ينادي به المؤرخ عاصم الدسوقي

أكد المؤرخ عاصم الدسوقي أن الانتخابات التي جرت في مصر في (٢٣-٢٤ مايو ٢٠١٢) هي أول انتخابات تجرى لاختيار رئيس لحكم مصر بالشكل الذي جرت عليه قائلاً: "صحيح أن انتخابات عام ٢٠٠٥ كانت بين أكثر من مرشح لكنها كانت انتخابات صورية لعب فيها المرشحون دور (الكومبارس)،[١٦] فانتهت النتيجة كما هو معروف بفوز مبارك الحزب الوطني"،[١٧] وعلى هذا فالمصريون أمام المرة الأولى التي جرت فيها انتخابات حقيقية لرئاسة الدولة. وهنا يقول المؤرخ أنهم وقعوا في حيرة ما بعدها حيرة لأنهم لم يعتدوا على انتخاب رئيس الدولة منذ حكم الفراعنة الأوائل. ولعل من مظاهر هذه الحيرة والتخبط أن الانتخابات جرت دون صدور دستور يحدد صلاحيات الرئيس إلا من الإعلان الدستوري الذي صدر في ٣٠ مارس ٢٠١١ والذي خلا من تحديد صلاحيات الرئيس ولكنه نص على صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المادة ٥٦ من ذلك الإعلان) وكلها سلطات مطلقة لرئيس الدولة مأخوذة من دستور ١٩٧١.

والمثير للدهشة أن مجلس الشعب بأغلبيته من "الإسلاميين" يرفضون إصدار إعلان يكمل الإعلان السابق يتضمن صلاحيات الرئيس دستوريًا لحين وضع الدستور الدائم، فأصبحوا أمام حالة فريدة من نوعها في النظم الدستورية وهي أن يتولى الرئيس مهام

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وظائفه دون سند دستوري. وهذا يعني إذا استمر الوضع على ما هو عليه، أن الرئيس المنتخب سوف يكون له رأي في تحديد سلطاته في الدستور الجديد وخشيّ المؤرخ من أن الرئيس "المنتخب" يعتمد نفس الصلاحيات المطلقة في الدساتير السابقة والممتدة من عهد النظام الملكي بمقتضى المادة (٤٨) من دستور ١٩٢٣. وقال أن هذا الأمر ليس ببعيد على الإسلاميين إذ أنهم يفكرون هذا التفكير انتظارًا لفوز مرشحهم بالرئاسة حتى يعيدون الحكم المطلق تحت عباءة الدين، فقد قال أحدهم إنه في حالة فوزهم بالحكم فلن يتركوه أبدًا، ولا تدرى كيف يحدث هذا وبأي وسيلة من الوسائل..؟! لكنهم هكذا يفكرون مهما جاءت تصريحات لآخرين تنفي ذلك.[١٨]

ومن مظاهر هذا التخبط أيضًا، يذكر المؤرخ ما شاهده ليل نهار حتى من قبل أن يفتح باب الترشيح، اندفاع عدد هائل من المرشحين لتسجيل أسمائهم دون روية وتأمل وكل منهم يعتقد أنه الأصلح والأنسب لشغل المنصب، مع أن أبسط مبادئ "التوظف" تفرض على مَنْ يريد أن يرشح نفسه لوظيفة ما أن يكون مستوف لشروطها وأن يملك مؤهلاتها غير أن يكون من أبوين مصريين. ويبدو واضحًا أن عددًا كبيرًا من المرشحين لم يسألوا أنفسهم هذا السؤال من حيث القدرة على تولي أمر جلل بهذا القدر. لكن الحرمان الذي ورثه المصريون منذ فجر التاريخ من حيث حقهم في اختيار رئيسهم أوقعهم في هذه الحيرة، وأصبحت الانتخابات فرصة للتلاسن بين المرشحين وأنصارهم وفضح العيوب والنواقص لدرجة التشابك بالأيدي وكل هذا من أمور "الجاهلية السياسية" التي تسربت إلى "جينات" المصريين.[١٩]

ورغم أن عملية الانتخاب تفترض من الناخب أن يختار رئيسا للوطن تقع عليه واجبات عامة تتصل بالوطن كله وليس من يمثل مصلحة فئوية أو عرقية أو دينية، فإننا وجدنا أنفسنا أمام مرشحين يضع بعضهم العقيدة الدينية أمامه والوطن خلفه، ويستخدم النصوص الدينية لإقناع الناخبين بصلاحيته. وقد ساعد على سيادة هذا النموذج كل من الأمية السياسية المتفشية والفقر الظاهر بين نسبة غالبة من الشعب المصري الذي فقد كرامته بسبب جوعه، ولم يعد مصير البلد يهمه في قليل أو كثير.

وهنا يقول المؤرخ أن على الرئيس الفائز أن يدرك تمامًا أنه نجح بأغلبية ما عادية وليس بأغلبية مطلقة، أي أن هناك جزء لا يستهان به من الشعب لم ينتخبوه، وبالتالي عليه أن يضع ذلك في الاعتبار وأن يعمل على اجتذاب هذا الجزء إلى صفه بالتدريج، وهذا لا يتأتى إلا بالعمل على تنفيذ برنامجه الانتخابي الذي بنى عليه اختاره الناخبون، بل إن عليه أن يجتهد في تنفيذ برامج المرشحين الآخرين التي تتصل بالصالح العام وليس بمصالح فئة معينة أو عقيدة معينة ومن شأن هذا أن يحدث التماسك الوطني بين أبناء الأمة، وعليه أن يختار نوابه من بين منافسيه ليضعهم أمام مسئوليتهم في حماية الوطن والدفاع عنه بدلاً من أن ينصرفوا لمحاربته.

ويرى المصدر نفسه أن الرئيس المصري الجديد لديه فرصة ذهبية لكي يدخل التاريخ من أوسع أبوابه ويحقق رقمًا قياسيًا بين حكام الشرق، وأن يضع البذرة الأساسية لمطلب ديمقراطية الحكم بحيث يكون من الصعوبة بمكان على من يأتي بعده أن يتراجع عن الخطوات التي اتخذها في هذا السبيل، بل إن على مَنْ يخلفه أن يضيف، وتدريجيًا تتراكم التجربة وتتحسن سمعة مصر بين الشعوب مع صدق النية وقوة الإرادة واستقلالها.

(٨) تبني المؤرخ عاصم الدسوقي لاستراتيجية فريدة لمستقبل مصر

لقد تبنى المؤرخ استراتيجية يراها الأنسب لمستقبل فريد من نوعه في مصر وهذا عن طرق إتباع الرئيس لعدة خطوات تصبح في أولويات أجندته نذكر منها:[٢٠]

- انتخاب المحافظ لمدة أربع سنوات من بين أبناء المحافظة حتى يكون على دراية تامة بمشكلات الإقليم الذي يمثله. وحتى يتحقق الحكم المحلي عمليًا تحتفظ كل محافظة بـ (٧٠%) من كافة إيراداتها التي تشتمل على الضرائب والرسوم وحصيلة المبيعات والخدمات.. إلخ، وترسل الـ (٣٠%) الباقية إلى الحكومة المركزية في العاصمة لتنفق منها على مرتبات الوزراء وبعض المجالات الأخرى المركزية ولها أن تقوم بإعارة المحافظة الأقل إيرادات لمساعدتها في إدارة الإقليم. وتتولى كل محافظة الصرف من خزينتها على كافة مشروعات التنمية في الإقليم والتي من شأنها أن تفتح باب العمل أمام الشباب وتتوقف الهجرة إلى العاصمة (القاهرة) أو عاصمة الإقليم، وتختفي معها وبالتدريج تكوين المناطق العشوائية.
- إلغاء النصوص الواردة بقانون الجمعيات الأهلية التي تقيد عمل الجمعيات في مشروعات التنمية في كافة المجالات. كما يتعين عدم تتبيع كل الجمعيات لوزارة الشؤون الاجتماعية فمثلاً الجمعيات العلمية تتبع وزارة البحث العلمي، والجمعيات الأدبية تتبع وزارة الثقافة ..إلخ.
- إطلاق الحرية لتكوين الأحزاب، وترك المجال للجماهير كي يسقطون بأنفسهم الحزب الذي يرسب في امتحان خدمتهم عن طريق صندوق الانتخابات.
- إقامة "دولة القانون" انطلاقًا من مبدأ المساواة بين جميع المواطنين دون اعتبار لاختلاف الجنس، والعقيدة، أو التعليم، أو الحالة الاجتماعية، وحماية الحقوق الشخصية لكل مواطن، ومن ثَمَّ يحدث التماسك الوطني بين أبناء الأمة.
- تكوين جهاز علمي يتبع الرئيس مباشرة مهمته متابعة المقالات والدراسات وما يقال في الندوات وبرامج الإذاعة والتليفزيون وتصنيف موضوعاتها من سياسية واقتصادية واجتماعية ..إلخ، وتقديم تحليل مضمون لكل منها والخروج بتوصيات تكون موضوعًا لتشريعات قانونية لمواجهة هموم المواطنين الحقيقية.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وغيرها من المبادئ التي ينادي بها المؤرخ على أمل الخروج من هذا المأزق الذي تعيشه مصر حاليًا، وقد عبر عن ذلك من خلال تأييده للدستور الجديد رغم التناقضات التي بين طياته فهو يرى أن الدستور الجديد يحمل بذرة الشقاق والاختلاف حول مسيرة الوطن والتي من المحتمل أن تشهدها مصر في الأيام التالية حين يوضع الدستور موضوع التنفيذ وذلك بما يتضمنه من تناقضات. ولعل السبب في التناقضات التي تبدو في بعض مواد الدستور يرجع إلى أن لجنة الخمسين ضمت عدة تيارات فكرية وسياسية مختلفة متناقضة بطبيعتها وكل فريق يريد أن يمرر أفكاره على الغير، ومن هنا جاء الدستور توافقيًا على الحد الأدنى "بالصيغة اللبنانية". ومعنى أن يكون الدستور توافقيًا أنه يفتح الباب لإعادة النظر مرة أخرى ومن ثَمَّ حالة عدم الاستقرار مرة أخرى خصوصًا وأنه يصدر تحت عنوان "الدستور الدائم" وليس "المؤقت".

ومن تلك التناقضات التي ذكرها أن المادة (٧٤) "تحظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني .. إلخ" ورغم عظمة هذه المادة من حيث أنها مطلب من الذين يحافظون على التماسك بين أبناء الوطن رغم اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم، إلا أنها قد تشجع أصحاب التيارات الدينية (إسلاميًا) على المطالبة بتشكيل حزب إسلامي وذلك استنادًا إلى المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن "الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع"، إذ سوف يقول قائل منهم كيف تمنعني من تشكيل حزب إسلامي والدستور ينص على أن الإسلام دين الدولة وأنه مصدر التشريع، أي التشريع القانوني بشكل عام وليس التشريع بشأن الأحوال الشخصية مثلما هو حال المادة الثالثة التي تنص على أن "مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيس للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية".. لاحظ "لأحوالهم الشخصية" وليس التشريع العام كما هو حال المادة الثانية بشأن الشريعة الإسلامية. وفي هذه الحالة قد يطالب الأقباط والبهائيين والشيعة وكذا اليهود بتشكيل حزب يعبر عن مصالحهم.[٢١] وقد حذر المؤرخ المجتمع المصري من تلك التناقضات والمغالطات قائلاً: "إن مثل هذه التناقضات في مواد الدستور على نحو ما رأينا تؤكد أنه دستور توافقي لإرضاء كل الأطراف دون وعي بما تحمله بعض المواد من سوء نية الذين اقترحوها، فعلينا الانتباه لمطالب المتشددين حتى لا نعض إصبعنا ندمًا بعد أن تقع الواقعة".[٢٢]

خاتمة

إن هذه الأفكار والآراء التي يقدمها المؤرخ عاصم الدسوقي لجديرة بالاهتمام، لأنها تنطلق من قلب أحداث الشارع المصري من قِبل مصدر واع بما يكتب، كونه ليس شاهدًا ومتتبعًا فحسب، بل مؤرخًا ومهتمًا غاية الاهتمام، حيث عبر عن استيائه، وبكل صراحة، من "الثورة" التي يظن الكثيرون أنها نجحت وأن الأمور قد استقرت، إلا أن حالة الغليان التي لا تزال قائمة لحد الآن وتأخذ أبعادًا مختلفة يوما بعد يوم تحت شعار "الثورة مستمرة" تثبت انزلاقها تماما عن الطريق التي رُسمت لها منذ البداية، الأمر الذي جعل المؤرخ يخلص إلى أن ما حدث في يناير ٢٠١١ لا يعتبر ثورة بالمعنى الاصطلاحي، بل هو أقرب إلى "الانقلاب" حيث انتهى بإسقاط رأس النظام (مبارك) وبقي النظام كما هو بفلسفته في الحكم مع التغيير المفاجئ للاتجاهات والوجوه باستمرار.

ولعل هذا التغيير المفاجئ للاتجاهات الحاكمة في بلد كمصر هو ما شكل الصدمة الحقيقية للمجتمع المصري الذي وجد نفسه تارة تحت حكم الإسلاميين وتارة أخرى العسكريين، وهو ما جعله يصاب بالذهول لأفكار هذا وذاك المتناقضة تمامًا خاصةً وأن المجتمع المصري لم يألف بعد فكرة التغيير والديمقراطية الجديدة بعدما كان سجينًا لحكم الرئيس السابق مبارك لأكثر من ثلاثين سنة، فأصبح يتخبط هنا وهناك وتعدى الأمر لاستباحة دم أخيه لمجرد أن أفكاره تختلف. وأعتقد هنا أن الثورة المصرية ومثيلاتها من الثورات العربية لو استمرت على هذا النحو ستصل لا محالة إلى ما لا يحمد عقباه، لذا فهناك طريق واحد لتخطي هذه الأزمة الخانقة وهو محاولة تبني ثقافة السلم، والتسامح والحوار مع الأخر، واعتماد مبادئ الديمقراطية السِلمية، وسيادة القانون للخروج بمصر لبر الأمر.

علمية. عالمية. مُحكمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الهَوامِشُ:

(١) السيرة العلمية للدكتور عاصم الدسوقي.

(٢) **معجم المعاني الجامع**، مادة صدمة.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) عاصم الدسوقي: "**ثورة ٢٥ يناير بين الانقلاب والفوضى**"، مقال نشر بمجلة العربي الناصرية، ١٣ مارس ٢٠١١.

(٥) عاصم الدسوقي: **لمصلحة مَنْ الاحتكام للأصوليات**...!!، مقال نُشر جريدة اليوم السابع، ٢٢ مارس ٢٠١٢.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) **محمد مهاتير**: رئيس الوزراء الرابع لماليزيا في الفترة الممتدة بين (١٩٨١-٢٠٠٣)، وهي من أطول فترات الحكم في آسيا، كان لمهاتير محمد دور رئيسي في تقدم ماليزيا بشكل كبير؛ إذ تحولت من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو (٩٠ ٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التطور أن انخفضت نسبة السكان وارتفع متوسط دخل المواطن الماليزي من (١٢٤٧) دولار سنة ١٩٧٠ إلى (٨٨٦٢) دولار سنة ٢٠٠٢، أي أن دخل المواطن زاد لأكثر من سبعة أمثال ما كان عليه منذ ثلاثين عامًا.

(٨) عاصم الدسوقي: **لمصلحة مَنْ الاحتكام للأصوليات**...، المصدر السابق.

(٩) عاصم الدسوقي: **الانتماء للوطن أم للعقيدة**..؟؟، مقال نشر بمجلة اليوم السابع، ١٩ مارس ٢٠١٢.

(١٠) **أتركوا الإسلاميين يحكموا حتى ينكشف أمرهم!**، مقال نُشر بمجلة اليوم السابع، ٢٣ يونيه ٢٠١١.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) عاصم الدسوقي: **الربيع العربي والمشروع الأمريكي**، مقال نُشر بمجلة اليوم السابع، ٨ سبتمبر ٢٠١١.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) عاصم الدسوقي: **نحو إصلاح يخدم الثورة لا أولي الأمر**، مقال نشر بمجلة اليوم السابع، ٩ يونيه ٢٠١١.

(١٦) **الكومبارس**: هو ممثل زائد يلعب دورًا ثانويًا في عرض فني، لا يظهر له أهمية كبيرة ملحوظة، إلا أنه غالبًا ما يساعد على خلق مناخ طبيعي للقصة.

(١٧) عاصم الدسوقي: **رئيس مصر المنتخب وكيفية الخروج من الأزمة**، مقال نشر بجريدة الأهرام، ٢٧ مايو ٢٠١٢.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) عاصم الدسوقي: **نعم للدستور .. رغم التناقضات!!**، مقال نشر في جريدة البديل، ١٥ جانفي ٢٠١٤.

(٢٢) **قبل أن نعض إصبعنا ندمًا!!** مقال نشر في جريدة البديل، ٥ فيفري ٢٠١٤.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449